محاضرة08: آليات صناعة المصطلح

- الاقتراض

تلجأ جميع لغات العالم إلى اقتباس كلمات من لغات أخرى لأسباب كثيرة، وقد عرفت اللغة العربية هذه الظاهرة تأثيرًا وتأثرًا، فأغنت لغات كثيرة بألفاظ لا حصر لها، وأخذت من لغات أخرى ما احتاجت إليه من المفردات العامة والمصطلحات العلمية والتقنية.

1-مفهوم الاقتراض في علم المصطلح:

يُعدّ الاقتراض أو التعريب من الآليات المهمة في وضع المصطلحات العلمية، ويعرّفه ابن منظور بـ: أن تتفوّه به العرب على منهاجها فنقول عرّبته العرب وأعربته أي ايضا، وقال السيوطي: المعرّب هو ما استعمله العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها. وقد وأولاه اللغويون العرب أهمية كبيرة، وتناولوه في مؤلفاتهم في القديم وفي الوقت الحاضر. وقد كان استعمالهم للاقتراض على نوعين:

-**النوع الأول:** (الدخيل) حافظوا فيه على الألفاظ المقترضة أو المعربة كما هي في لغتها الأجنبية الأصلية، مثل: مونيم، وفونيم، وأكسجين، وفيروس، ورادار، وغير ذلك كثير. ويسمى هذا في اللغة العربية دخيلًا، فالدخيل إذن هو اللفظ الأجنبي الذي دخل الاستعمال في اللغة العربية بلفظه الأجنبي، ولكن بالنطق العربي، بحيث تتغير بعض أصواته إذا كانت مختلفة عن اللغة العربية، مثل: فيروس الذي يتغير فيه حرف (v) ليصبح ف في اللغة العربية.

- **النوع الثاني:** (المعرّب) هو نقل كلمة أجنبية إلى اللغة العربية مع إجراء تغيير عليها وإخضاعها إلى نظام العربية، ويسمى المُعرّب. وهو من طرق توليد المصطلحات العلمية والتقنية، وإن كان ليس هدفًا في حد ذاته، بل وسيلة لإلباس المفردة الأجنبية ثوبًا عربيًا، من حيث تغير أصواتها وصيغتها إلى ما ينسجم مع قواعد اللغة العربية الصرفية، لتتفق مع أحد مبانيها.

ويعرّفه المحدثون على أنه لفظ استعاره العرب الخُلّص في عصر الاحتجاج باللغة من أمة أخرى واستعملوه في لسانهم، وحاول مجمع اللغة العربية أن يجمع مفهوم المعرّب بالقول: كل ما استعمل في اللغة العربية من ألفاظ سواء ألحقت بأبنية عربية أم لم تلحق، وبهذا يجمع بين المعرب والدخيل، الذين يفرق بينهما المحدثون، إذ يرون أن الدخيل ما أخذته اللغة العربية من غيرها من اللغات بعد عصر الاحتجاج، وأوتي بالكلمة كما هي أو بتغيير طفيف في النطق.

وخلاصة القول الاقتراض عملية يتم بها نقل المصطلح من لغة أجنبية إلى اللغة العربية، مع الاحتفاظ بصورته الصوتية أو الكتابية، أو تكييفه بما يتناسب مع النظام الصوتي والصرفي للغة العربية.

ويلجأ الباحثون والمترجمون إلى هذه الآلية عند عجزهم عن إيجاد مصطلحًا في اللغة العربية، يقابل المفهوم العلمي الأجنبي، أو عندما يكون المصطلح قد اكتسب شيوعًا واستعمالًا في الأوساط العلمية، بحيث يصعب استبداله بمقابل عربي آخر.

ويفضل التعريب الكلي على التعريب الجزئي؛ لأنه أكثر اتفاقًا مع قوانين اللغة العربية وسلامتها، وأكثر انسجامًا مع أساليبها وجمالها، ومن ذلك مثلًا: فلسفة، وتلفزة، وورنشة، وغيرها.

على عكس الجزئي الذي يُمزج فيه بين كلمة عربية وأخرى أجنبية في مصطلح واحد مركب من عنصرين، كما في: سيكوليسانيات وسوسيو لساني، أو بضم لاحقة أجنبية إلى الكلمة العربية ليتشكل منها مصطلح هجين غريب، يمزج بين نظامين مختلفين في تركيب لغوي لا وجود لنظيره في العربية ومن ذلك مثلًا: كبريتات وكبريتور في الكيمياء، وصوتم وصرفم في اللسانيات. ومن الطبيعي أن يهدّد هذا الإجراء نظام اللغة العربية.

2-أهمية الاقتراض في صناعة المصطلح:

صار التعريب اليوم أداة فعالة في استقبال مسميات المخترعات والابتكارات الجديدة على اختلاف حقولها وتخصصاتها، ولا يمكن الاستغناء عنه إطلاقًا، ولا غنى عنه لتيسير الأداء العلمي العربي والعمل على توليد المصطلح وتوحيده. ولا ينبغي أن نستهجنه، ويخطئ من يخطئ ومن يعتقد أنه لا يلائم الذوق العربي؛ فالألفاظ عندما تُعرَّب وتتداول باستمرار تستقيم على اللسان العربي، وتشيع على الألسنة، وتصبح جزءًا من المتن الأصيل للغة، بل وتُشتق منها الأفعال.

فقد اشتق القدماء من الديباج: دبّج، والديباجة، والتدبيج. واشتق المحدثون من بستر: بستر وبسترة، ومن الرسك: رسك، رسك لرسكلة، ومن الفبركة: فبركة، يفبرك، ومن الكهرباء: كهرباء، يكهرب، كهربة، ومن التلفزة: تلفزة ومتلفز، ومن الميكانيك: مكننة والمكننة.

3-شروط تعريب المصطلح الأجنبي:

عند وضع المصطلح باستعمال آلية الاقتراض او تعريب الألفاظ الأجنبية ينبغي مراعاة بعض الشروط التي وضعتها المجامع العربية، وأهمها:

- اختيار ما سهل نطقه من الألفاظ المعربة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية. فإذا وجدت طريقتان لنطق الكلمة الواحدة باللغة الإنجليزية، مثلًا: توليب وتيوليب، نختار النطق الأول لأنه أيسر.

-التغيير في شكله حتى يصبح موافقًا للصيغة العربية ومستوعبًا فيها، وقد يشمل هذا التغيير أصوات الكلمة أو صياغها أو كليهما. ومن أمثلة ذلك كلمة فيلوسوفيا اليونانية التي عُرّبت بلفظ فلسفة على وزن فعللة.

- اعتبار المصطلح عربيًا يخضع للقواعد اللغوية، ويجوز فيه الاشتقاق والنحت، وتُستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق مع موافقته للصيغة العربية. ومن أمثلة ذلك الكلمة المفترضة تلفون، التي اشتُق منها على وزن فعللة: تلفن، يتلفن، تلفنة.

-ضبط المصطلحات عامة، والمعرّب منها خاصة، بالشكل حرصًا على صحة نطقها ودقة أدائها.